

وبيعه وشراؤه فبني كالعبارة من الناطق استخسا فأكث في الكافي وساهباً
 بان اراد ان يقول سبحان الله مثلاً فبني علي لسانه انت طالق تطلق
 لانه صريح لا يحتاج الي النية فلا يقع طلاق المولي اي بتلقيه امرأة
 عبده لانه ليس بزوجه وانجذون والصبى لعنله صلى الله عليه وسلم كل
 طلاق جائز الا طلاق صبي ومجنون والمبرم من البرسام بمدة معرفة
 كالمجنون والمجنون عليه والمعته من الغته وهو اختلاف في العقل بحيث يحتل
 كلامه فيشبه مرة كلام العقلا ومرة كلام المجانين والناجم وانما لم يقع
 طلاقهم لعدم التمييز والعقل فيهم اذ املك احدهما اي احد الزوجين الاخر
 كله او بعضه بطل النكاح لانه المالكية تنا في ابتداء النكاح فتمنع بقاؤه
 ولو حردته اي المرأة زوجها المملوك حين ملكته فطلقتها في العدة او حردت
 الحربية من دار الحرب مسلمة ثم حردت زوجها مسلماً فطلقتها في عدتها
 الفاء ابو يوسف رحمه الله اي قال لا يقع الطلاق في المسئلة واقعه اي
 الطلاق محم فيهما واعتباره اي الطلاق والمراد عدده بالنساء فطلاق
 الحرة اي جميع طلوقها فلهذا هو كما كان زوجها وعبداً ويقع الطلاق بلفظ
 المعتق بلا عكس يعني اذا قال لامرأة اعتقتك تطلق ان نوي او دل عليه
 الحال وانما قال لامته طلقتك لا تعنى لان ازالة الملك اقوي من القيد
 وليست الاولي لازمة للثانية فلا يقع استعارة الثانية للاولي ويقع
 العكس **باب ايقاع الطلاق** نوعان صريح وكناية
 الصريح عند الصولييين واظهر بيننا حتى صار مكسوف المراد بحيث يسبق

اي فهم

اي فهم السماع بمجر السماع حقيقة كانت او مجازاً صريحه ما يلفظ
 لم يستعمل الا فيه كطلقك وانت طالق ومطلقة وطلاق قال الشاعر
 خانت طلاق والطلاق عزيمة فان هذه اللفاظ لم تستعمل الا في الطلاق ويقع
 به اي بالصريح واحداً اما قوله انت طالق فتما قال في الهداية انه نعت فزد
 حتى قيل للمثني طالقان وللثلاثة طالق فلاجتمل العدد لانه ضده ذكر
 الطالق ذكر لطلاق وهو صفة المرأة لا لطلاق هو لتطبيق والعدد الذي يقرب
 به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقاً ثلاثاً وتوضيحه ما قاله صاحب التوضيح
 ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لغة ويدل على
 التطبيق الذي هو صفة الرجل اقتضاء والري هو صفة المرأة لا لتقاع فيه نية
 الثلث لانه غير محدد في ذاته وانما التقدر في التطبيق حقيقة وباعتبار
 قدره يتقدر لازمه اي الذي هو صفة المرأة فلا يقع فيه نية الثلث وانما
 الذي هو صفة الرجل فلا يقع فيه نية الثلث ايضا لانه ثابت اقتضاء وبينه
 صاحب التلويح بما لا مزيد عليه وبه يظهر ان قول الريلي قول صاحب الهداية
 انه نعت فزد لا يستقيم لان الكلام في الطلاق لا للمرأة لا يستقيم فليتام
 واما البوقي فلانها للاخبار لغة والشارع نقلها الي الانشاء لكنه لم يسقط
 معاني الاخبار بالكيفية لانه في جميع اوضاعه اعتبر المعاني اللغوية حتى اختار
 للانشاء الفاظاً تدل على ثبوت معانيها في الحال كالفاظ الماضي فاذا قال
 طلقك وهرفي اللغة للاخبار وجب كون المرأة موصوفة به في الحال فيثبت
 الشرع الايقاع من جهة الحكم اقتضاء ليماع هذا الكلام فيكون الطلاق